



# مصرف لبنان

شارع مصرف لبنان - بيروت - الجمهورية اللبنانية

تعميم وسيط رقم ٢٥٦

للمصارف وللمؤسسات المالية

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٠٧١١ تاريخ ٢٧/٤/٢٠١١ المتعلق بتعديل القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٠/١١/١٩٩٨ المرفق بالتعميم الاساسي للمصارف وللمؤسسات المالية رقم ٥٨ والمتعلق بتصنيف مخاطر الديون.

بيروت ، في ٢٧ نيسان ٢٠١١

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه

# مصرف لبنان

شاع مصرف لبنان - بيروت - الجمهورية اللبنانية

قرار وسيط رقم ١٠٧١١

تعديل القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٠/١١/١٩٩٨  
المتعلق بتصنيف مخاطر الديون

إن حاكم مصرف لبنان ،  
بناءً على قانون النقد والتسليف لا سيما المادة ١٧٤ منه،  
وبناءً على القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٠/١١/١٩٩٨ وتعديلاته المتعلقة بتصنيف  
مخاطر الديون،  
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٣/٤/٢٠١١،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى: يلغى نص المادة الثانية من القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٠/١١/١٩٩٨ ويستبدل بالنص التالي:

« يطلب من المصارف والمؤسسات المالية اعتماد نظامين متوازنين لتصنيف مخاطر الديون:

النظام الأول: تصنيف مخاطر الديون لأغراض رقابية

(Supervisory Classification): يهدف إلى التمييز بين الديون المنتجة والديون غير المنتجة التي تستوجب تكوين مؤونات، وذلك وفقاً للملحق رقم (١) المرفق بهذا القرار.

النظام الثاني: التصنيف الخاص بكل مصرف أو مؤسسة مالية

(Loan Grading System): يهدف إلى المساعدة على

إدارة مخاطر الائتمان في المصرف أو المؤسسة المالية، خصوصاً لناحية تحديد مخاطر محفظة القروض والتسليفات ويتناسب مع حجم ودرجة تعقد العمليات في المصرف أو المؤسسة المالية بحيث يتم تقييم القروض والتسليفات الممنوحة وفقاً لعشر درجات، على الأقل، كما هو وارد في الملحق رقم (٢) المرفق بهذا القرار والتي توزع على الشكل التالي:

- سبع درجات تصنيف للديون المنتجة

(Performing loans)

- ثلاث درجات تصنيف للديون غير المنتجة

(Non-performing loans)

../..

المادة الثانية: يعدل ترقيم كل من "المادة الثالثة" و"المادة الرابعة" و"المادة الخامسة" من القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٠/١١/١٩٩٨ بحيث يصبح على التوالي "المادة السادسة" و"المادة السابعة" و"المادة الثامنة".

المادة الثالثة: يضاف الى القرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٠/١١/١٩٩٨ "المادة الثالثة" و"المادة الرابعة" و"المادة الخامسة" التالي نصها:

«المادة الثالثة: على المصارف والمؤسسات المالية، في سبيل وضع نظام التصنيف الخاص بكل منها، إتباع الخطوات التالية:

أولاً: اخضاع نظام التصنيف الخاص (Loan Grading System) لموافقة مسبقة من مجلس الإدارة أو موافقة أي لجنة متخصصة يخولها مجلس الإدارة بذلك.

ثانياً: تضمين نظام التصنيف الخاص العناصر الأساسية التالية:

- ١- تحديد الجهات المسؤولة عن:
  - أ - تحديد درجة التصنيف عند منح الدين (Initial loan grade).
  - ب- مراجعة درجة التصنيف.
  - ج- منح الموافقة النهائية على درجة التصنيف.
- ٢- آلية المراجعة الدورية لملفات الإئتمان.
- ٣- آلية مراجعة ملفات المجموعات المترابطة من المدينين.
- ٤- آلية مراجعة أوضاع القطاعات الإقتصادية الأكثر تأثراً على محفظة قروض وتسليفات المصرف أو المؤسسة المالية.
- ٥- آلية تحديد المؤونات اللازمة لتغطية أي خسائر متوقعة (Expected losses).
- ٦- التقارير الواجب إعدادها ووتيرة كل منها والجهات الواجب رفع هذه التقارير إليها.

ثالثاً: تحديد ملفات الديون التي تخضع لاحدى المنهجين التاليين:

- ١- منهجية التصنيف (Credit rating) : تطبق هذه المنهجية، على ملفات الديون الكبيرة ( Large value loans) التي تواجه مخاطر ذات خصائص مختلفة (Different risk characteristics)، بحيث يتم تقييم كل عميل على حدة بناءً على عناصر كمية ونوعية.

٢- منهجية النقاط (Credit scoring): تطبق هذه المنهجية على ملفات الديون الصغيرة الحجم (Small value loans) بما فيها قروض التجزئة والقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة التي تتمتع بمخاطر ذات خصائص مشتركة (Similar risk characteristics) بحيث يتم تقييم العميل بعد مقارنته مع مجموعة العملاء ذات الخصائص المشابهة (Peer group) وتعتمد هذه المنهجية بشكل أساسي على المعلومات التاريخية المتوفرة (Historical data) وعلى تقنيات كميّة (Quantitative techniques).

رابعاً: وضع نظام التصنيف الخاص بالاعتماد على معايير عائدة للعميل (Borrower Rating) ومعايير عائدة للدين الممنوح (Facility Rating) وذلك استناداً إلى عناصر كميّة تشمل احتساب النسب المالية العائدة للعميل والنسب العائدة للقطاع الذي يعمل من خلاله وأخرى نوعية تشمل تقييم العميل بناءً على المعرفة المسبقة وعلى المعلومات المتوفرة بحيث يتم كحد أدنى:

١- تحليل البيانات المالية الإفرادية أو المجمّعة (حيث ينطبق) وتقييم قدرة العميل على سداد القرض بناءً على معلومات حول وضعه المالي الحالي ووضعته المالي في سنوات سابقة وعلى التوقعات المستقبلية من خلال العناصر التالية كحد أدنى:

أ- التدفقات النقدية الحالية والمرتقبة (بما فيها الإستثمارات الرأسمالية التشغيلية، كفايتها لتغطية الإلتزامات القصيرة والمتوسطة الأجل... ) في الحالات العادية وفي الحالات الضاغطة.

ب- المبيعات/الإيرادات (حجم المبيعات وتطورها).

ج- الربحية (الهامش التجاري، نسبة العائد إلى الموجودات، نسبة العائد إلى الأموال الخاصة...).

د- مصادر التمويل:

- نسبة الإستدانة (Leverage ratio) التي تمثل نسبة مجموع الديون لرأس المال.

- رأس المال التشغيلي (Working Capital) وقدرة العميل على تحصيل الذمم للقبض من زبائنه (Receivables).

هـ- نوعية الموجودات (درجة تنوعها، قابليتها للتحوّل إلى نقد، نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة (Current Ratio = Current Assets/Current Liabilities) ...)

و- الشفافية في البيانات المالية (توفر بيانات مالية مدققة من قبل مفوض مراقبة، نوعية وجود هذه التقارير ووجود إيضاحات كافية...).

٢- تقييم الإدارة لدى العميل لا سيما عن طريق:

أ - تقييم مدى كفاءة وخبرة ونزاهة المسؤولين عن الإدارة.

ب- التأكد من توفر خطة تأمين بدلاء (Succession Plan).

ج - تقييم علاقة العميل مع الغير (مخاطر السمعة والمخاطر القانونية).

د - مراجعة إستراتيجية العمل المتبعة (بما فيها طبيعة ونوعية الأنشطة ونوع الأعمال والأسواق التي يتم العمل من خلالها...).

هـ- تقييم التطلّعات المستقبلية.

٣- تحليل أوضاع القطاع الذي ينتمي إليه العميل لاسيما:

أ - ربحية ومخاطر القطاع ومدى إرتباطه وتأثره بقطاعات الأعمال الأخرى.

ب- مدى التقلبات في الربحية (Volatility of earnings) ووتيرة الطلب (Cyclical of demand).

ج - حصة العميل وموقعه في السوق ومعلومات عن المنافسين.

٤- تقييم مخاطر الدين المنوي منحه من خلال تقييم:

أ - أنواع التسهيلات المطلوبة ومدى ملاءمتها مع التدفقات النقدية المرتقبة.

ب- الشروط المحددة في العقد (Covenants).

ج - نوعية الضمانات و/أو الكفالات المتوفرة.

٥- تقييم مخاطر البلد الذي يعمل فيه العميل ومدى تأثير العوامل السياسية والإقتصادية للبلد المعني على أوضاع العميل وقدرته على السداد، وتقييم مصدر التدفقات النقدية للعميل.

٦- تقييم العناصر الخارجية لاسيما:

- أ - المخاطر التشغيلية التي قد تؤثر على وضع العميل والتي لا يمكنه السيطرة عليها مثل حوادث السرقة، الحريق، الأضرار في الموجودات، الكوارث الطبيعية.
- ب- البيئة القانونية (Regulatory environment) التي يعمل من خلالها العميل.

«المادة الرابعة: على إدارة المخاطر في المصرف أو المؤسسة المالية أن توازي بين نظامي التصنيف الواردين في المادة الثانية بحسب ما هو وارد في الملحق رقم ٣ المرفق بهذا القرار.

«المادة الخامسة: على المصارف والمؤسسات المالية المعنية وضع خطة عمل تضمن تطبيق متطلبات هذا القرار خلال مهلة تنتهي بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ وإطلاع لجنة الرقابة على المصارف على تطور مراحل هذه الخطة.»

المادة الرابعة: يلغى النموذج "تصنيف مخاطر الديون" المرفق بالقرار الاساسي رقم ٧١٥٩ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠ ويستبدل بالملحق رقم (١) المرفق بهذا القرار.

المادة الخامسة: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة السادسة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

بيروت ، في ٢٧ نيسان ٢٠١١

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه

ملحق رقم ١:

تصنيف مخاطر الديون لأغراض رقابية (Supervisory Classification)

المعالجات المطلوبة	مواصفات العميل والدين العائد له	التصنيف
	<p><b>قدرة أكيدة للعميل على الإيفاء بالالتزامات:</b>  يتسم دين العميل بالثبات في الالتزام بالشروط المتفق عليها منذ منح الائتمان لجهة :  ▪ استمرار التدفقات النقدية المرتقبة إلى الحساب بشكل يوفر الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات الحالية في مواعيد استحقاقها (إما من نتائج النشاط الإقتصادي للعميل أو من خلال توفر ضمانات نقدية أو شبه نقدية كافية).  ▪ توفر بيانات مالية حديثة تظهر سلامة أوضاع العميل ومستوى مقبول للربحية.</p>	عادي
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إستكمال النواقص في الملف الائتماني</li> <li>▪ إزالة المخالفات والتجاوزات</li> </ul>	<p><b>قدرة ملائمة للعميل على الإيفاء بالالتزامات مع وجود شوائب:</b>  يتسم ملف العميل أو الدين العائد له بالصفات التالية :  ▪ عدم توفر مستندات ثبوتية عن نشاط العميل المدين، أو عن غاية السلفة أو عن مصادر تسديدها، بالرغم من وجود معلومات تظهر قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات.  ▪ عدم ملائمة شروط وطبيعة التسهيلات الممنوحة من المصرف مع قدرات العميل وامكاناته المالية.  ▪ عدم تجديد الملف لفترة تزيد عن ٦ أشهر من الموعد المحدد.  ▪ مخالفات لاحكام التعاميم المتعلقة بشروط التسليفات (مشاريع عقارية / تسليفات مقابل محفظة قيم منقولة / تسليفات لشراء عمالات).  ▪ تدني في ربحية العميل.</p>	للمتابعة
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ التوافق مع العميل على وضع خطة لمعالجة الثغرات المطلوبة</li> <li>▪ إعادة تقييم الخطة الموضوعة بعد ٦ أشهر على أن يصار إلى تخفيض تصنيف الدين في حال عدم حصول تطورات ايجابية أو تحسين تصنيف الدين في حال حصولها.</li> </ul>	<p><b>العميل لا يزال قادراً على الإيفاء بالتزاماته مع وجود بعض نقاط الضعف التي قد تؤدي إلى تراجع قدرته المستقبلية على التسديد في حال عدم معالجتها:</b>  ▪ حصول تأخير في تسديد الأقساط المستحقة لفترة تتراوح بين ٦٠ و ٩٠ يوماً.  ▪ انحسار في التدفقات النقدية إلى الحساب، مع تدني حاد في الربحية.  ▪ ضعف في ملاءة العميل وإعتماد مركز على الإستدانة (Highly Leveraged).  ▪ تدهور أوضاع القطاع الإقتصادي أو أوضاع البلد التي تستعمل فيه السلفة.  ▪ ظهور خلافات أساسية بين الشركاء أو تعرض العميل إلى مشاكل إدارية أو دعاوى قضائية قد ينتج عنها خسائر تؤثر على سلامة أوضاعه.  ▪ إعادة جدولة الدين لأكثر من مرة منذ تاريخ منح الائتمان.  ▪ تجاوزات على سقف التسهيلات بما يزيد عن ١٠%.  ▪ لدى العميل تسهيلات إئتمانية غير منتجة لدى مصارف أخرى.</p>	للمتابعة والتسوية

التصنيف	مواصفات العميل والدين العائد له	المعالجات المطلوبة
دون العادي	<p>قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية تتوقف على تحسن في الأوضاع المالية أو الاقتصادية أو اللجوء إلى تسييل الضمانات المتوفرة.</p> <p>يتسم العميل أو الدين العائد له بالصفات التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ حصول تأخير متكرر في تسديد الأقساط المستحقة لفترة زمنية بين ٩٠ و ١٨٠ يوماً.</li> <li>▪ تراجع مستمر في حركة الحساب الجاري وعدم تغطية فوائده لفترة ٦ أشهر أو أكثر.</li> <li>▪ تراجع ملحوظ في التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، بحيث تصبح غير كافية لتسديد التزامات العميل.</li> <li>▪ تكبد العميل خسائر لمدة ٣ سنوات متتالية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ اعتبار الفوائد والعمولات بمثابة فوائد وعمولات غير محققة واعتبار فوائد التأخير على السندات التي لم يتم تسديدها لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً بمثابة فوائد غير محققة.</li> <li>▪ إعداد خطة لتخفيض ديونية العميل تدريجياً والإمتناع عن منح العميل أية تسهيلات إضافية للحد من إمكانية تكبد المصرف/المؤسسة المالية الخسائر.</li> <li>▪ إعادة تقييم الوضع فصلياً وملاحقة مدى الالتزام بالخطة الموضوعية.</li> <li>▪ إجراء تخمين حديث للضمانات للتأكد من أن قيمتها السوقية ما زالت كافية.</li> <li>▪ المبادرة إلى تصفية الضمانات المتوفرة في حال عدم حصول تحسن على أوضاع الدين خلال فترة سنة.</li> </ul>
التصنيف	مواصفات العميل والدين العائد له	المعالجات المطلوبة
مشكوك بتحصيله	<p>احتمال عدم تحصيل جزء من الدين حتى بعد تصفية الضمانات.</p> <p>يتسم دين العميل بالإضافة إلى ما هو مذكور في الفقرة السابقة بالصفات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ جمود في حركة الحساب لفترة تزيد عن ٦ أشهر.</li> <li>▪ عدم تسديد أقساط معاد جدولتها لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً من تاريخ الاستحقاق.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تكوين مؤونة جزئية للدين إستناداً الى المعايير الدولية للتقارير المالية حول إختبارات التدني (Impairment Test) واعتبار الفوائد والعمولات بمثابة فوائد وعمولات غير محققة.</li> </ul>
رديء	<p>انعدام إمكانية تحصيل أي مبلغ من قيمة الدين:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ عدم وجود ضمانات أو ضالة قيمتها.</li> <li>▪ فقدان الاتصال مع العميل.</li> <li>▪ عدم ملاءة وأهلية العميل للإيفاء بالتزاماته في حال صدور قرار من المحكمة لصالح المصرف/المؤسسة المالية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تكوين مؤونة بكامل قيمة الدين واعتبار الفوائد والعمولات بمثابة فوائد وعمولات غير محققة.</li> <li>▪ توقيف احتساب الفوائد والعمولات بالنسبة للدين الذي شهر افلاس صاحبه.</li> </ul>



ملحق رقم ٢:

التصنيف الخاص بالمصرف/المؤسسة المالية ( Loan Grading System )

التعريف	درجات التصنيف	
قدرة ممتازة وأكيدة على الوفاء بكافة الالتزامات المالية.	١	ممتاز (Excellent)
قدرة مرتفعة جداً على الوفاء بالالتزامات المالية.	٢	قوي (Strong)
قدرة على الوفاء بالالتزامات المالية تعكسها نتائج أعمال المدين العادية.	٣	جيد (Good)
قدرة مقبولة على الوفاء بالالتزامات المالية لكن هذه القدرة قد تتأثر سلباً على المدى المتوسط بفعل التغيرات في العوامل المحيطة.	٤	مقبول (Satisfactory)
توفر مقومات ملائمة لكن قدرة المدين قد تتأثر سلباً على المدى القصير بفعل التغيرات في العوامل المحيطة.	٥	ملائم (Adequate)
وجود تغيّرات معاكسة قد تؤدي إلى إضعاف قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية.	٦	هامشي (أو حدّي) (Marginal)
هناك احتمال أكبر لتخلف المدين عن الوفاء بالتزاماته المالية بنتيجة تغيّرات معاكسة.	٧	معرّض (Vulnerable)
قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية هي غير كافية حالياً وتتوقف على توفر شروط مالية واقتصادية ملائمة، إلا أن الملف يتضمن ضمانات مقبولة.	٨	دون عادي (Substandard)
احتمال عدم تحصيل كامل الدين (حتى بعد تصفية الضمانات، إن وجدت).	٩	مشكوك بتحصيله (Doubtful)
لا يوجد أي فرصة لتحصيل الدين.	١٠	رديء (Loss)

ملحق رقم ٣:

المواءمة بين نظام التصنيف المعتمد لأغراض رقابية والنظام الخاص بالمصرف/المؤسسة المالية

نظام التصنيف الخاص بالمصرف/المؤسسة المالية (كما هو وارد في الملحق رقم ٢)		نظام التصنيف لأغراض رقابية (كما هو وارد في الملحق رقم ١)
١	ممتاز (Excellent)	عادي
٢	قوي (Strong)	
٣	جيد (Good)	
٤	مقبول (Satisfactory)	
٥	ملائم (Adequate)	للمتابعة
٦	هامشي (حدّي) (Marginal)	للمتابعة والتنسوية
٧	معرّض (Vulnerable)	
٨	دون عادي (Substandard)	دون عادي
٩	مشكوك بتحصيله (Doubtful)	مشكوك بتحصيله
١٠	رديء (Loss)	رديء